الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-09-06

الجزائر الجديدة
www.eldjazairedjadida.com

تحسبا للانتخابات المحلية 2021

هذه خطوات التسجيل للراغبين في تأطير مكاتب التصويت

وضعت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، خطوات للراغبين في المشاركة في عملية تأطير مكاتب ومراكز التصويت.

وأوضحت السلطة المستقلة في منشور لها على صفحتها الرسمية عبر فيسبوك أنه على الراغب في المشاركة في عملية تأطير مكاتب ومراكز التصويت التسجيل إلكترونيا عبر الرابط التالي https://services.ina-elections.dz/hofad_amana

1- أن يكون مسجلا في القائمة الانتخابية لبلدية إقامته

2- غير المسجل في القائمة الانتخابية، بإمكانه التسجيل لأول مرة او تغيير بلدية الإقامة، إما بالتنقل إلى بلدية إقامته أو عبر المنصة الالكترونية للسلطة الوطنية على الرابط التالي: https://services.ina-elections.dz/

ويتم التسجيل خلال فترة الممتدة من 05 سبتمبر الى غاية 15 سبتمبر.

وأضافت السلطة المستقلة للانتخابات أنه على الراغبين في التسجيل تقديم وثيقة إثبات الهوية ووثيقة إثبات الإقامة.

من جهة أخرى، أكد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي، أن الانتخابات المحلية محطة لاستكمال مسار بناء مؤسسات الدولة.

وأوضح شرفي عقب اعطاءه اشارة الانطلاق في عملية المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية على مستوى بلدية المحمدية، صرح شرفي "بصفتنا سلطة وطنية مستقلة للانتخابات فإننا نعمل على ضمان جميع الظروف لإنجاح الانتخابات المحلية المقبلة و تحقيق نسبة مشاركة معتبرة غير أن هذا النجاح مرتبط بشكل وثيق بدرجة الوعي الديمقراطي لدى المواطن".

وأكد شرفي أن "السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات تعكف على ضمان مصداقية الانتخابات المقبلة و نزاهتها وشفافيتها وكذا المساواة بين جميع الفاعلين المعنيين من مترشحين او ناخبين".

وبهذه المناسبة، أشار شرفي الى أنه "يجب على المواطن أن يدرك أنه من مصلحته المشاركة في الانتخابات المحلية يوم 27 نوفمبر وأن الكلمة الأخيرة تعود له".

وانطلقت الأحد عملية المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية تحسبا للانتخابات المسبقة لأعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية المقررة يوم 27 نوفمبر القادم لتختتم يوم 15 سبتمبر الجاري.

وقد تقرر الشروع في المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية ضمن المرسوم الرئاسي الذي وقع عليه يوم 28 أوت الماضي رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون المتضمن استدعاء الهيئة الناخبة تحسبا للانتخابات المسبقة للمجالس البلدية والولائية المزمع تنظيمها يوم 27 نوفمبر المقبل.

في هذا السياق، دعت ذات السلطة يوم الأربعاء الماضي المواطنين غير المسجلين بالقوائم الانتخابية سيما البالغين 18 سنة يوم الاقتراع الى تسجيل أنفسهم على مستوى اللجنة البلدية الخاصة بمراجعة القوائم الانتخابية ببلدية اقامتهم.

م.ن

تعهد بتطهير البطاقية الانتخابية

شرفي تعديلات قانون البلدية حلت إشكالية انتخاب المسؤولين

أكد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي التزام مصالحه بتطهير البطاقية الانتخابية، لضمان المساواة بين المتدخلين سواء المترشحين أو المصوتين، تحسبا للانتخابات المحلية المقررة يوم 27 نوفمبر المقبل.

وأوضح شرفي خلال إشرافه على انطلاق عملية المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية بالمحمدية في العاصمة، أن التعديلات التي طرأت على قانون البلدية مكنت من حل إشكالية انتخاب المسؤولين المحليين أبرزها انتخاب رئيس البلدية ورئيس المجلس الشعبي الولائي، مشيرا أن النمط المعتمد في القانون الجديد يضمن تعدد أوجه الاختلاف بينه وبين النمط القديم.

وتعهد المتحدث بضمان المساواة بين المترشحين في ظل مبادئ وأسس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، إلى جانب توفير كافة الامكانيات وعزل المال الفاسد عن العملية الانتخابية.

دعا محمد شرفي للمشاركة في العملية المقررة يوم 27 نوفمبر القادم إيمانا منه بروح المسؤولية والمصلحة العامة. كما ربط رئيس سلطة الانتخابات الوصول لمجالس منتخبة نزيهة وشفافة بمدى وعي المواطنين.

م.ن

النصر
ANNASR
يومية إخبارية وطنية

وعن الإمكانات المسخرة والظروف التي ستجري فيها الانتخابات المحلية المقبلة، صرح شرفي «بصفتنا سلطة وطنية مستقلة للانتخابات فإننا نعمل على ضمان جميع الظروف لإنجاح الانتخابات المحلية المقبلة و تحقيق نسبة مشاركة معتبرة غير أن هذا النجاح مرتبط بشكل وثيق بدرجة الوعي الديمقراطي لدى المواطن»، وتابع شرفي «يجب على المواطن أن يدرك أنه من مصلحته المشاركة في الانتخابات المحلية يوم 27 نوفمبر و أن الكلمة الأخيرة تعود له».

وانطلقت أمس الأحد، عملية المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية تحسبا للانتخابات المسبقة للمجالس الشعبية البلدية والولائية المقررة يوم 27 نوفمبر القادم، وهي العملية التي ستستمر إلى غاية 15 من الشهر الجاري.

ويتعين على المواطنين غير المسجلين في القوائم الانتخابية، لاسيما البالغين من العمر18 سنة كاملة يوم الاقتراع إلى تسجيل أنفسهم على مستوى اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية ببلدية إقامتهم وكذا الناخبين الذين غيروا مقر إقامتهم من أجل إعادة تسجيلهم، ويجب أن يرفق طلب التسجيل بوثيقة تثبت هوية المعني وأخرى تثبت إقامته.

وأوضحت السلطة أن مكاتب اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية "تبقى مفتوحة كل أيام الأسبوع من الساعة التاسعة صباحا إلى غاية الرابعة والنصف مساء ما عدا يوم الجمعة.

وبالنسبة للمواطنين المقيمين في الخارج والمسجلين لدى الممثليات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية، فيمكنهم أن يطلبوا تسجيلهم في القائمة الانتخابية لإحدى البلديات الآتية: بلدية مسقط رأس المعني، بلدية آخر موطن للمعني، بلدية مسقط رأس أحد أصول المعني، وذلك طبقا لأحكام المادة 57 من الأمر 24-01 المؤرخ في 10 مارس 2021 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات.

وتجدر الإشارة إلى أن تعداد الهيئة الناخبة في الانتخابات التشريعية المنظمة في 12 جوان المنصرم كان قد بلغ إجمالا 171 425 24 ناخبا، منهم 322 522 23 داخل الوطن و 865 900 يمثلون الجالية الجزائرية بالمهجر.

ويشكل الاقتراع القادم الذي يأتي أشهرا قليلة بعد الانتخابات التشريعية التي جرت يوم 12 جوان الماضي التي أفضت إلى تدشين العهدة التشريعية التاسعة أي سنة قبل نهاية عهدة المجلس الشعبي الوطني "لبنة جديدة" في مسار بناء جزائر ديمقراطية تكون أقرب إلى المواطن.وكان رئيس الجمهورية، قد أعلن سابقا أن الانتخابات التشريعية "تشكل اللبنة الثانية ضمن مسار التغيير و بناء جزائر جديدة تكون أقرب إلى المواطن مما مضى" في انتظار إجراء الانتخابات المحلية البلدية والولائية التي تعتبر "آخر لبنة" ضمن هذا المسار.

وتندرج جميع نشاطات تجديد مؤسسات الدولة في إطار مسار الإصلاحات العميقة التي بادر بها الرئيس تبون منذ انتخابه رئيسا للجمهورية يوم 12 ديسمبر 2019 والتي تتمثل في إعداد دستور جديد الذي نادى به الشعب الجزائري خلال استفتاء الفاتح نوفمبر 2020.يذكر أن رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، قد وقع، الأسبوع الماضي، مرسوما رئاسيا يقضي باستدعاء الهيئة الناخبة تحسبا للانتخابات المسبقة للمجالس الشعبية البلدية والولائية المقررة يوم 27 نوفمبر المقبل، وتضمن نفس المرسوم "الشروع في المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية خلال المفترة الممتدة من 5 إلى 15 سبتمبر 2021". ق و

رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي

سنضمن مصداقية الانتخابات المحليـــــة المقبلـــة

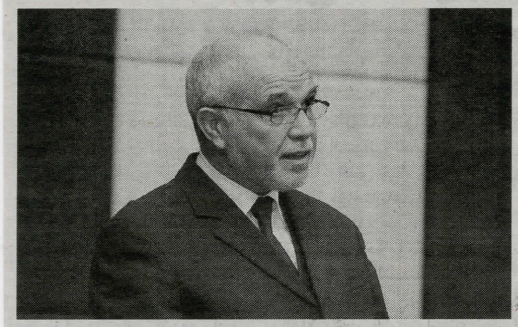

أكد محمد شرفي، أمس الأحد، أن السلطة الوطنية للانتخابات تعكف على ضمان مصداقية الانتخابات المحلية المقبلة، كما أكد أن كافة الظروف «موفرة»، داعيا المواطنين إلى المشاركة في الموعد الانتخابي يوم 27 نوفمبر.

وأوضح رئيس السلطة، أمس الأحد خلال ندوة صحفية أدلى بها عقب الاطلاع على ظروف الانطلاق في عملية المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية على مستوى بلدية المحمدية بولاية الجزائر، أن «السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات تعكف على ضمان مصداقية الانتخابات المقبلة و نزاهتها و شفافيتها و كذا المساواة بين جميع الفاعلين المعنيين من مرشحين أو ناخبين".

الشروق

طمأن على المساواة بين جميع الفاعلين.. شرفي:
"السلطة المستقلة" ستضمن مصداقية الانتخابات المحلية

أكد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي أمس بالجزائر أن الانتخابات المحلية محطة لاستكمال مسار بناء مؤسسات الدولة.

وأوضح شرفي عقب إعطائه إشارة الانطلاق في عملية المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية على مستوى بلدية المحمدية، "بصفتنا سلطة وطنية مستقلة للانتخابات، فإننا نعمل على ضمان جميع الظروف لإنجاح الانتخابات المحلية المقبلة وتحقيق نسبة مشاركة معتبرة، غير أن هذا النجاح مرتبط بشكل وثيق بدرجة الوعي الديمقراطي لدى المواطن".

وأكد شرفي أن "السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات تعكف على ضمان مصداقية الانتخابات المقبلة ونزاهتها وشفافيتها وكذا المساواة بين جميع الفاعلين المعنيين من مترشحين أو ناخبين".

بهذه المناسبة، أشار شرفي الى أنه "يجب على المواطن أن يدرك أنه من مصلحته المشاركة في الانتخابات المحلية يوم 27 نوفمبر وأن الكلمة الأخيرة تعود له".

وقد انطلقت أمس عملية المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية تحسبا للانتخابات المسبقة لأعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية المقررة يوم 27 نوفمبر القادم لتختتم يوم 15 سبتمبر الجاري.

وقد تقرر الشروع في المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية ضمن المرسوم الرئاسي الذي وقع عليه يوم 28 أوت الماضي رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون المتضمن استدعاء الهيئة الناخبة تحسبا للانتخابات المسبقة للمجالس البلدية والولائية المزمع تنظيمها يوم 27 نوفمبر المقبل.

في هذا السياق، دعت ذات السلطة يوم الأربعاء الماضي المواطنين غير المسجلين بالقوائم الانتخابية لاسيما البالغين 18 سنة يوم الاقتراع إلى تسجيل أنفسهم على مستوى اللجنة البلدية الخاصة بمراجعة القوائم الانتخابية ببلدية إقامتهم.

■ س- ع

انطلاق عملية المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية .. محمد شرفي:

"مصلحة الشعب في مشاركته القوية في الانتخابات"

» دعا رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي كل المواطنين إلى المشاركة بقوة في الاستحقاقات المحلية المقبلة التي ستجرى يوم 27 نوفمبر المقبل، مشددا على ضرورة التوجه إلى صناديق الاقتراع لاختيار ممثليهم.

وقال محمد شرفي أمس خلال انطلاق عملية المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية "المواطن يجب أن يدرك أنّ من مصلحته المشاركة بقوة في الانتخابات حتى لا يلوم نفسه، في حال تم انتخاب أشخاص يرفضهم".

وتعهّد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي، بمواصلة العمل الجاد للقضاء النهائي عن التزوير الانتخابي في كل الاستحقاقات، مؤكدا أنّ القضاء على الرشوة والفساد الذي يشوّه المسار الديمقراطي ضرورة حتمية .

وشدّد شرفي على ضرورة ضمان الشفافية في كل المواعيد الانتخابية، حيث استطرد قائلا "كما هو معلوم عند العام والخاص، إنّ الفساد لطالما نخر المجتمع واستفحل، وكذلك هو الأمر للمال الفاسد والتزوير في الاستحقاقات الانتخابية، غير أننا في طريق الصحيح لإحداث التغيير المنشود والقضاء النهائي على كل الظواهر السلبية التي لطالما عرقلت السير الحسن للعملية الانتخابية".

وأضاف المتحدث في السياق ذاته "السلطة المستقلة للانتخابات، ستعمل من أجل توفير كل الظروف المناسبة لإنجاح هذا الحدث الانتخابي المهم الذي ستشهده الجزائر، وذلك من خلال الشفافية والنزاهة".

وأكّد محمد شرفي، أنّ هيئته ستحرص على ضمان المساواة بين المترشحين في ظل مبادئ وأسس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، إلى جانب توفير كافة الإمكانيات وعزل المال الفاسد عن العملية الانتخابية، على حد تعبيره.

وبخصوص التعديلات الجديدة في قانون البلدية، أكد محمد شرفي أنها مكّنت من حل إشكالية انتخاب المسؤولين المحليين، أبرزها انتخاب رئيس البلدية ورئيس المجلس الشعبي الولائي، مشيرا إلى أنّ النمط المعتمد في القانون الجديد يضمن تعدد أوجه الاختلاف بينه وبين النمط القديم.◆

سلمى ساسي

زرواطي:

"المحليات ستكون ناجحة..."

» دعت رئيسة حزب تجمع أمل الجزائر "تاج" فاطمة الزهراء زرواطي، لتجنيد جميع المناضلات والمناضلين لإنجاح عملية المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية التي انطلقت أمس وتتواصل إلى غاية 15 سبتمبر الحالي، في إطار التحضير للانتخابات المحلية المزمع تنظيمها في 27 نوفمبر المقبل.

وأفاد بيان لـ"تاج" "اجتمع المكتب السياسي لحزب تجمع أمل الجزائر "تاج" في دورته العادية، بمقره الوطني بدالي إبراهيم في الجزائر العاصمة، برئاسة رئيسة الحزب فاطمة الزهراء زرواطي؛ لدراسة مستجدات الساحة السياسية الوطنية والدولية".

وأضاف البيان ذاته "بعد الاستماع لتقرير اللجنة الوطنية للتحضير للانتخابات المحلية، تم الاتفاق على تسريع عملية التحضيرات وتنصيب اللجان الولائية والبلدية فتح المجال لكل المواطنين للترشح في قوائم الحزب عبر كل البلديات وكل الولايات، تجنيد جميع المناضلات والمناضلين لإنجاح عملية المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية من 05 إلى 15 سبتمبر 2021".

ودعت رئيسة الحزب زرواطي، إلى تكثيف الاتصال بجميع الأطراف المعنية بالانتخابات للتنسيق والتعاون لإنجاح الموعد الانتخابي، ونظرا للمتغيرات وبناء على التجارب السابقة، يدعو الحزب إلى ضرورة الإسراع في مراجعة قانون البلدية وقانون الولاية للتكيف مع الدستور الجديد والواقع الجديد".

وجدّدت رئيسة الحزب في بيانها "الحكومة إلى العمل من أجل ضمان إنجاح الدخول الاجتماعي من خلال اتخاذ كل التدابير اللازمة، واعتماد التنسيق والحوار مع جميع الشركاء الاجتماعيين وإحياء التضامن الوطني لحماية الفئات الهشة".

وفي السياق، نوّه البيان ذاته "إلى دعم الحزب مواقف ومساعي الدولة الجزائرية لحلحلة الملفات والقضايا الإقليمية مثل قضية مالي وليبيا وأزمة النهضة، مشيدا إلى المجهودات المبذولة لدعم القضايا الإقليمية في العالم، وعلى رأسها القضية الفلسطينية وقضية الصحراء الغربية".◆

ق. س

بلقاسم ساحلي:

"أدعوا المواطنين إلى المشاركة بقوة في المحليات"

» اعتبر التحالف الوطني الجمهوري، أنّ الانتخابات المحلية المقررة يوم 27 نوفمبر المقبل تعد "ترسيخا للبناء المؤسساتي الذي سيستكمل من خلال تمكين الجزائريين من اختيار ممثليهم بكل حرية وشفافية".

وأوضح بيان للحزب عقب انعقاد الندوة الوطنية لمكاتبه الولائية بإشراف الأمين العام للحزب بلقاسم ساحلي، أنّ "الاستحقاقات المقبلة تعد ترسيخا للبناء المؤسساتي الذي سيستكمل من خلال تمكين الجزائريين من اختيار ممثليهم بكل حرية وشفافية".

وأكّد الحزب على "أهمية التفاف المواطنين حول هذا الموعد المهم، باعتباره استكمالا لمسار الإصلاحات التي باشرها رئيس الجمهورية، كما يمثل ترسيخا للبناء المؤسساتي بما يسمح بالتكفل الأمثل والسريع بالانشغالات المشروعة للمواطنين في شقيها الاقتصادي والاجتماعي، وكذا ما تعلق بالتنمية المحلية وتقليص الفوارق بين مختلف مناطق الوطن".

كما ثمّن التحالف الوطني الجمهوري "التعديلات الواردة على القانون العضوي للانتخابات وكذا قانون البلدية، والمتعلقة بتخفيض عدد التوقيعات في البلديات ذات الكثافة السكانية المنخفضة ومراجعة آليات انتخاب رؤساء البلديات، بشكل يكرس الممارسة الديمقراطية التشاركية داخل المجالس المنتخبة محليا ويمنع هيمنة الأغلبية العددية فيها، في انتظار مراجعة أشمل وأعمق للقوانين ذات الصلة بتسيير الجماعات المحلية لاحقا".

ودعت التشكيلة السياسية ذاتها إلى "توفير كافة الضمانات السياسية والقانونية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في كنف احترام الإرادة الشعبية واتخاذ كافة الإجراءات الاستباقية، لتفادي تكرار التجاوزات المسجلة في الموعد الانتخابي الأخير".◆

ق. س

النهار الجديد
ENNAHAR EL DJADID يومية اخبارية وطنية

أعلن عن انطلاق عملية المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية تحسبا للمحليات، محمد شرفي:

«الوصول إلى مجالس منتخبة نزيهة وشفافة مرتبط بمدى وعي المواطنين»

وضح رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، بأن التعديلات التي طرأت على قانون البلدية، مكّنت من حلّ إشكالية انتخاب المسؤولين المحليين، أبرزها انتخاب رئيس البلدية ورئيس المجلس الشعبي الولائي، مشيرا إلى أن النمط المعتمد في القانون الجديد يضمن تعدد وجه الاختلاف بينه وبين النمط القديم.

وخلال ندوة صحافية عقب إشرافه على انطلاق عملية المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية في المحمدية بالعاصمة، أمس الأحد، تعهد رئيس السلطة الوطنية بضمان المساواة بين المترشحين في ظل مبادئ وأسس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، مؤكدا توفير كافة الإمكانات والظروف الملائمة لنجاح هذه العملية الانتخابية، وتحقيق نسبة مشاركة معتبرة، رابطا الوصول إلى مجالس منتخبة نزيهة وشفافة بمدى الوعي الديمقراطي للمواطنين، مشيرا إلى أن المواطن يدرك أن من مصلحته المشاركة في الانتخابات المحلية المزمعة إجراؤها في 27 نوفمبر الجاري، وأن الكلمة الأخيرة تعود له.

كما دعا وزير العدل الأسبق، إلى المشاركة في العملية الانتخابية، إيمانا منه بروح المسؤولية والمصلحة العامة، مؤكدا التزام مصالحه بتطهير البطاقية الانتخابية لضمان المساواة بين المتدخلين، سواء المترشحين أو المصوتين، تحسبا للانتخابات المحلية المقررة يوم 27 نوفمبر القادم، مشددا على محاربة الغش وإبعاد المال الفاسد عن العملية الانتخابية، وتحقيق المصداقية والشفافية والمساواة بين كل المتدخلين، سواء المترشحين أو المصوتين.

للإشارة، انطلقت، أمس، عملية المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية تحسبا للانتخابات المسبقة لأعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية المقررة يوم 27 نوفمبر القادم، لتختتم يوم 15 سبتمبر الجاري، كما أن الشروع في المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية ضمن المرسوم الرئاسي الذي وقّع عليه رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، والمتضمن استدعاء الهيئة الناخبة تحسبا للانتخابات المسبقة للمجالس البلدية والولائية القادمة.

نسرين فليسي

الشعب

انتخابات محلية:

الشروع في المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية

تم، أمس، الشروع في المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية تحسبا للانتخابات المسبقة للمجالس الشعبية البلدية والولائية المقررة، يوم 27 نوفمبر المقبل، وهي العملية التي ستستمر إلى غاية 15 من الشهر الجاري.

كان الرئيس عبد المجيد تبون، قد وقع، الأسبوع الماضي، مرسوما رئاسيا يقضي باستدعاء الهيئة الناخبة تحسبا للانتخابات المحلية المسبقة، وتضمن نفس المرسوم «الشروع في المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية من 5 إلى 15 سبتمبر 2021».

وفي هذا الصدد، دعت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، المواطنين غير المسجلين في هذه القوائم، لاسيما البالغين من العمر18 سنة كاملة يوم الاقتراع، إلى تسجيل أنفسهم على مستوى اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية ببلدية الإقامة.

ويتعين على الناخبين الذين غيروا مقر إقامتهم التقرب من اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية مقر الإقامة الجديدة لإعادة تسجيلهم، ويجب أن يرفق طلب التسجيل بوثيقة تثبت الهوية والإقامته.

وتبقى مكاتب اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية مفتوحة كل أيام الأسبوع من الساعة التاسعة (9) صباحا إلى غاية الرابعة ونصف (16:30) مساء ما عدا الجمعة.

وبالنسبة للمواطنين المقيمين في الخارج والمسجلين لدى الممثليات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية، فيمكنهم أن يطلبوا تسجيلهم في القائمة الانتخابية لإحدى البلديات الآتية: بلدية مسقط رأس المعني، بلدية آخر موطن للمعني، بلدية مسقط رأس أحد أصول المعني، وذلك طبقا لأحكام المادة 57 من الأمر 24-01 المؤرخ في 10 مارس 2021 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات.

ويشكل الاقتراع القادم الذي يأتي أشهرا قليلة بعد الانتخابات التشريعية التي جرت، يوم 12 جوان الماضي، التي أفضت إلى تدشين العهدة التشريعية التاسعة، أي سنة قبل نهاية عهدة المجلس الشعبي الوطني «لبنة جديدة» في مسار بناء جزائر ديمقراطية تكون أقرب إلى المواطن.

وكان رئيس الجمهورية، قد أعلن سابقا أن الانتخابات التشريعية «تشكل اللبنة الثانية ضمن مسار التغيير وبناء جزائر جديدة تكون أقرب إلى المواطن مما مضى» في انتظار إجراء الانتخابات المحلية البلدية والولائية التي تعتبر «آخر لبنة» ضمن هذا المسار.

شرفي: جميع ظروف إنجاح الموعد متوفرة

أكد رئيس السلطة المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، أمس، أنّ «كافة الظروف» الخاصة بإنجاح الانتخابات المحلية «متوفرة» مشيرا إلى أنّ هذا النجاح «مرتبط بشكل وثيق بدرجة الوعي الديمقراطي لدى المواطن».

خلال ندوة صحفية عقب الاطلاع على ظروف انطلاق عملية المراجعة على مستوى بلدية المحمدية، صرح «بصفتنا سلطة وطنية مستقلة للانتخابات فإننا نعمل على ضمان جميع الظروف لإنجاح الانتخابات المحلية المقبلة وتحقيق نسبة مشاركة معتبرة غير أن هذا النجاح مرتبط بشكل وثيق بدرجة الوعي الديمقراطي لدى المواطن».

في نفس الشأن، أوضح شرفي أنّ «سلطة الانتخابات تعكف على ضمان مصداقية المحليات ونزاهتها وشفافيتها وكذا المساواة بين جميع الفاعلين السياسيين من مترشحين أو ناخبين».

المجالس الشعبية البلدية والولائية :

الإصـلاح والتجديـد بخطـى ثابتـة

الجيلالي سرايري

قطار الإصلاحات في بلادنا يسير في هدوء وثبات على طريق التغيير والتجديد وفي كل مرة يتجاوز محطة أساسية نحو محطة جديدة والموعد هذه المرة سيكون يوم 27نوفمبر المقبل لإجراء الانتخابات المحلية للمجالس الشعبية البلدية والولائية التي تحظى بأهمية كبيرة لدى المواطنين والطبقة السياسية والمجتمع المدني على حد سواء لأنها تمس مباشرة حياة المواطنين من جميع النواحي ولها دور كبير في التنمية وتقديم الخدمات في كل القطاعات فالبلدية هي الركيزة والنقطة المحورية التي تجمع مختلف الصلاحيات والمجلس الشعبي البلدي له دور أساسي في كل ما يجري في تراب البلدية من مشاريع وخدمات صحية واجتماعية وثقافية وتعليمية واقتصادية وسياحية بالإضافة إلى الأعمال الإدارية ولهذا يجري التركيز عليها والاهتمام بها من قبل الجميع وينتظر أن تكون المنافسة بين المترشحين قوية للغاية والمشاركة واسعة من الأحزاب السياسية والقوائم الحرة المنافسة لها ولا مجال للامتناع أو التردد فالأحزاب التي تطمح إلى السلطة والمشاركة في الحكم عليها أن تثبت وجودها في اكبر عدد من البلديات وتبرهن على شعبيتها فتقدم مرشحيها وبرامجها وتثبت كفاءتها في التسيير ومصداقيتها في تولي الشؤون العامة قبل أن تتطلع إلى الحكومة والرئاسة. فالفرصة مواتية لترينا (حنة يديها) كما يقول المثل الشعبي والانتخابات ستكون نزيهة وشفافة بلا شك ولا مجال للتشكيك وتوزيع الاتهامات المجانية لتبرير الفشل فقد تم تعديل قانون الانتخابات الذي يتضمن إجراءات رادعة تخص الغش والتزوير واستعمال المال الفاسد لشراء الأصوات والذمم ويمنع الترشح لأكثر من عهدتين ولكل من لهم علاقة بالمال الفاسد أو لهم سوابق قضائية.

الخروج من حالة الركود

كما تم إنشاء السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات التي تشرف على تنظيم الانتخابات من بدايتها إلى إعلان النتائج الأولية فهي التي تقوم بمراجعة القوائم الانتخابية وإعداد وتوزيع بطاقات الانتخاب وتوزيع استمارات الترشح واستقبال ملفات الترشح و دراستها والبت والإشراف على مكاتب ومراكز التصويت بعيدا عن أي وصاية من أي جهة رسمية ولها لجان ولائية وبلدية وقد سبق لها تنظيم الاستفتاء على تعديل الدستور في أول نوفمبر 2020وعلى تنظيم الانتخابات الرئاسية في 12 ديسمبر2019 التي فاز بها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون وكذلك انتخابات المجلس الشعبي الوطني في شهر ماي الماضي ليأتي دور الانتخابات المحلية للمجالس الشعبية البلدية والولائية في إطار عمليات الإصلاح والتغيير والتجديد التي تعرفها بلادنا لبناء الجزائر الجديدة ودولة الحق والقانون والعدل والعدالة الاجتماعية والتنمية المتكاملة والشاملة دولة المواطنة والحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان . وقد تعهد رئيس الجمهورية بتجسيد برنامجه الانتخابي والوفاء بتعهداته ورغم المصاعب الناجمة عن جائحة كورونا كوفيد 19 فلم يتردد للقيام بالإصلاحات الموعودة ومنها الاستفتاء على تعديل الدستور وتعديل قانون الانتخابات وانتخاب نواب المجلس الشعبي الوطني في انتخابات مبكرة والاستعداد حاليا للانتخابات محلية مبكرة في نوفمبر القادم ومن الأمور التي يتم الحرص عليها في هذه القوانين والهيئات المنتخبة التأكيد على مشاركة المرأة من خلال المناصفة بين النساء في قوائم المترشحين إلا في حالات استثنائية اقرتها التعديلات الأخيرة من قانون الانتخابات تخص الانتخابات المحلية في حالة عدم توفر العنصر النسوي بالشكل الكافي في البلديات الصغيرة ذات الكثافة السكانية القليلة و هذه الإصلاحات ترمي لإدماج الشباب في الحياة السياسية وخاصة أصحاب الكفاءات فقانون الانتخابات يخصص لهم 50بالمائة في قوائم المترشحين ونسبة الثلث الذين لهم مستوى جامعي يسمح بتأطير المجالس الشعبية المنتخبة وتزويدها بطاقات شبانية لها تكوين علمي يجعلها قادرة على التحكم في التسيير وتقديم الاقتراحات والحلول للمشاكل المطروحة والسهر على تحديث البلديات وتطويرها باقتراح مشاريع تساهم في تنميتها وإعطاء وجه جديد لها خاصة البلديات النائية التي تحتاج لدعم قوي وتلقى اهتماما خاصا من رئيس الجمهورية ومن الحكومة التي تستعد لعرض مخطط عملها على البرلمان قريبا. فالجزائر تنهض من غفوتها بعد ركود وفساد فقد أيقظتها صيحات الحراك الوطني المبارك في 22 فبراير 2019 فنهضت مسرعة وأزاحت عن نفسها نظاما باليا متعفنا فاسدا وألقت بالعديد من رموزه بعيدا في السجن وغيره ودخلت في مسار جديد فيه من روح اول نوفمبر 1954 ومن صيحات ابن باديس ومن انفة وشجاعة رياس البحر وجهاد الامير عبد القادر مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة معتمدة على ذاكرتها الحية وطاقاتها لمواجهة المؤامرات والاستفزازات و التحديات بإرادة وعزيمة وقوة .

الموعد اليومي

شرفي يؤكد أن جميع ظروف إنجاحها متوفرة

من مصلحة المواطن المشاركة في الانتخابات المحلية

قال رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، إنه يجب على المواطن أن يدرك أنه من مصلحته المشاركة في الانتخابات المحلية يوم 27 نوفمبر وأن الكلمة الأخيرة تعود له.

وأكد محمد شرفي أن -كافة الظروف- الخاصة بإنجاح الانتخابات المحلية المزمع تنظيمها يوم 27 نوفمبر -متوفرة- مشيرا إلى أن هذا النجاح ''مرتبط بشكل وثيق بدرجة الوعي الديمقراطي لدى المواطن''.

وخلال ندوة صحفية أدلى بها عقب الاطلاع على ظروف الانطلاق في عملية المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية على مستوى بلدية المحمدية، صرح شرفي ''بصفتنا سلطة وطنية مستقلة للانتخابات فإننا نعمل على ضمان جميع الظروف لإنجاح الانتخابات المحلية المقبلة وتحقيق نسبة مشاركة معتبرة غير أن هذا النجاح مرتبط بشكل وثيق بدرجة الوعي الديمقراطي لدى المواطن''. في نفس الشأن، أوضح ذات المسؤول أن ''السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات تعكف على ضمان مصداقية الانتخابات المقبلة ونزاهتها وشفافيتها وكذا المساواة بين جميع الفاعلين المعنيين من مترشحين أو ناخبين''. بهذه المناسبة، أشار السيد شرفي إلى أنه ''يجب على المواطن أن يدرك أنه من مصلحته المشاركة في الانتخابات المحلية يوم 27 نوفمبر وأن الكلمة الأخيرة تعود له''.

وقد انطلقت أمس الأحد عملية المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية تحسبا للانتخابات المسبقة لأعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية المقررة يوم 27 نوفمبر القادم لتختتم يوم 15 سبتمبر الجاري. وقد تقرر الشروع في المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية ضمن المرسوم الرئاسي الذي وقع عليه يوم 28 أوت الماضي رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، المتضمن استدعاء الهيئة الناخبة تحسبا للانتخابات المسبقة للمجالس البلدية والولائية المزمع تنظيمها يوم 27 نوفمبر المقبل. في هذا السياق، دعت ذات السلطة يوم الأربعاء الماضي المواطنين غير المسجلين بالقوائم الانتخابية سيما البالغين 18 سنة يوم الاقتراع إلى تسجيل أنفسهم على مستوى اللجنة البلدية الخاصة بمراجعة القوائم الانتخابية ببلدية إقامتهم.

أ.

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

تعهد بضمان النزاهة والشفافية..شرفي:

من مصلحة المواطن المشاركة في انتخابات نوفمبر

■ كل الإمكانيات متوفرة لإنجاح

أكد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، أمس الأحد، أن جميع الإمكانيات الخاصة بإنجاح الانتخابات المحلية المسبقة، المزمع تنظيمها يوم 27 نوفمبر متوفرة.

وتعهد شرفي، بمناسبة ندوة صحفية، عقدها، على هامش الزيارة الميدانية التي نظمها للاطلاع على ظروف الانطلاق في عملية المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية على مستوى بلدية المحمدية، بضمان جميع الظروف لإنجاح الانتخابات المحلية المقبلة، وتحقيق نسبة مشاركة معتبرة.

كما دعا شرفي الناخبين لضرورة التحلي بروح المواطنة، لإنجاح الموعد الذي يرتبط حسبه "بشكل وثيق بدرجة الوعي الديمقراطي لدى المواطن، وأن يدرك أنه من مصلحته المشاركة في الانتخابات المحلية يوم 27 نوفمبر، وأن الكلمة الأخيرة تعود له". وجدّد المتحدث التزام، السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، بضمان شفافية ومصداقية الانتخابات المقبلة ونزاهتها، من خلال تحقيق المساواة بين جميع الفاعلين المعنيين من مترشحين أو ناخبين.

تجدر الإشارة، إلى أن عملية المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية تحسبا للانتخابات المسبقة لأعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية المقررة يوم 27 نوفمبر القادم، انطلقت أمس الأحد، على أن تختتم يوم 15 سبتمبر الجاري. وقد دعت السلطة الوطنية للانتخابات، المواطنين غير المسجلين بالقوائم الانتخابية، لا سيما منهم البالغون 18 سنة يوم الاقتراع، إلى تسجيل أنفسهم على مستوى اللجنة البلدية الخاصة بمراجعة القوائم الانتخابية ببلدية إقامتهم.

ق. ت

تستمر إلى 15 سبتمبر الجاري

انطلاق المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية

انطلقت، أمس الأحد، عملية المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية، تحسبا للانتخابات البلدية والولائية المسبقة، المزمع تنظيمها يوم 27 نوفمبر القادم، على أن تستمر العملية، إلى غاية 15 من الشهر الجاري، وهذا تحت إشراف السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

ش. ع

وتأتي هذه المراجعة الاستثنائية، تطبيقا للمرسوم الرئاسي الخاص باستدعاء الهيئة الناخبة للانتخابات المسبقة للمجالس الشعبية البلدية والولائية المقررة يوم 27 نوفمبر المقبل، حيث دعت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، المواطنين غير المسجلين في القوائم الانتخابية، لاسيما البالغين من العمر 18 سنة كاملة يوم الاقتراع 27 نوفمبر 2021 إلى تسجيل أنفسهم على مستوى اللجنة البلدية، لمراجعة القوائم الانتخابية ببلدية إقامتهم، فيما دعت الناخبين الذين غيروا امكان إقامتهم أن يتقربوا من اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية، بمقر إقامتهم الجديدة من أجل إعادة تسجيلهم، مع إرفاق طلب التسجيل بوثيقة تثبت هوية المعني وأخرى تثبت إقامته.

في هذا الإطار، أشارت السلطة إلى أن مكاتب اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية، تبقى مفتوحة كل أيام الأسبوع، إلا الجمعة، من الساعة التاسعة صباحا إلى الرابعة والنصف مساء.

كما وضعت في متناول أبناء الجالية المسجلين لدى الممثليات الدبلوماسية إمكانية تسجيل أنفسهم في القوائم الانتخابية لإحدى البلديات الآتية، "بلدية مسقط رأس المعني، بلدية آخر موطن للمعني، بلدية مسقط رأس أحد أصول المعني"، وذلك طبقا لأحكام المادة 57 من الأمر 24-01 المؤرخ في 10 مارس 2021 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات.

وذكرت السلطة في الأخير، بآخر إحصاء لتعداد الهيئة الناخبة في تشريعيات 12 جوان الماضي، حيث بلغ إجمالا 24425171 ناخب، منهم 23522322 مسجل داخل الوطن و900865 مسجل يمثلون الجالية الجزائرية بالمهجر.

وتنظر السلطات العليا في البلاد للمحليات القادمة كلبنة لاستكمال عملية بناء وتجديد مؤسسات الدولة وفق فحوى الدستور وقانون الانتخابات الجديدين.

خلال إشرافه على انطلاق المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية

شرفي يتعهد بمحاربة المال الفاسد في الانتخابات المحلية

تعهد محمد شرفي، رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، بضمان المساواة بين المترشحين في ظل مبادئ وأسس السلطة الانتخابية، إلى جانب توفير كافة الإمكانيات وعزل المال الفاسد عن العملية الانتخابية. فيما أشار إلى تعديل قانون البلدية والولاية ليتماشى مع النمط الانتخابي الجديد.

وقال شرفي خلال إشرافه، أمس الأحد، على انطلاق المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية تحسبا للمحليات القادمة، أنه ''سيتم تعديل قانون الانتخابات الحالي وقانون البلدية والولاية الذي كان يتضمن جزء من إشكالية انتخاب المسؤولين المحليين''، خاصة ما تعلق بـ«كيفية تعيين رئيس البلدية أو رئيس المجلس الولائي''، معتبرا أن النمط القديم ''كان يختلف عن النمط الذي اعتمد في الانتخابات لذلك كان من الضروري أن يكون هناك تعديل ليحصل تجانس بين قانون البلدية والولاية وقانون الانتخابات''، مشيرا إلى أنه ''كان فيه تجديد وتوضيح كيفية اختيار رئيس البلدية بعد أن يختار المواطن المترشح''.

من جهة أخرى، جدد محمد شرفي تعهده بضمان توفير شروط المصداقية والشفافية والمساواة بين كل المتدخلين في العملية الانتخابية ''سواء كانوا مرشحين أو منتخبين''، مؤكدا في السياق ذاته على أن ''السلطة الوطنية للانتخابات متمكنة ومتحكمة في التطهير

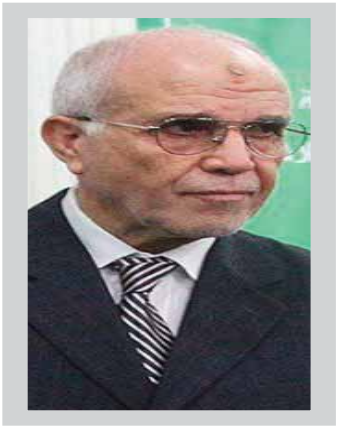

النهائي للبطاقية الانتخابية''، معتبرا أن هذا الأمر كان في وقت سابق ''هو الإشكال الكبير الذي كنا نعاني منه''.

وفيما يتعلق بالتطبيقات الإلكترونية التي تستعملها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، في مجال التسجيل و/أو الشطب من القوائم الانتخابية، أكد أن السلطة التي يشرف عليها وصلت إلى درجة من التحكم في الإعلام الآلي والتنظيم ''يثبت المواصفات التي ينبغي أن يتوفر عليها الاقتراع من شفافية ونزاهة ومصداقية والمساواة بين المترشحين''.

من جهة أخرى، دعا محمد شرفي، المواطنين، للمشاركة في الاستحقاقات المحلية القادمة، وقال إنه ''من مصلحة المواطن المشاركة في الانتخابات''، مضيفا ''وعليه أن يشارك في الانتخابات لكي لا يلوم نفسه إذا خرج أشخاص لم يكن ينتظرهم''، مضيفا ''ونحن نأمل أن تكون المشاركة كبيرة لكن يبقى ذلك مربوطا بالوعي الديمقراطي للمواطن''.

عبد الله نادور.

Le Quotidien D'ORAN
Edition Nationale d'Information

Début de la révision exceptionnelle des listes électorales

La révision exceptionnelle des listes électorales en vue des élections anticipées des membres des Assemblées populaires communales (APC) et de wilayas (APW) prévues le 27 novembre ont débuté dimanche pour s'achever le 15 septembre prochain.

Cette révision exceptionnelle des listes électorales est prévue dans le décret présidentiel signé le 28 août par le président de la République, Abdelmadjid Tebboune, portant convocation du corps électoral en vue des élections anticipées des APC et APW, pour le 27 novembre.

Dans ce cadre, l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE) avait appelé, mercredi dernier, les citoyens non inscrits sur les listes électorales, notamment ceux âgés de 18 ans au jour du scrutin (le 27 novembre 2021), à s'inscrire au niveau de la commission communale de révision des listes électorales dans la commune de leur résidence.

Les électeurs ayant changé de lieu de résidence, doivent se rapprocher de la commission communale de révision des listes électorales de la nouvelle résidence pour leur réinscription, et la demande d'inscription doit être accompagnée d'un document prouvant l'identité de la personne concernée et un autre document attestant de sa résidence.

Les bureaux de la commission communale de révision des listes électorales restent, à cet effet, ouverts tous les jours de la semaine de 9h00 jusqu'à 16h30, sauf les vendredis, précise l'ANIE.

Les citoyens résidant à l'étranger et immatriculés auprès des représentations diplomatiques et consulaires algériennes peuvent, quant à eux, demander leur inscription sur la liste électorale pour l'une des communes suivantes: la commune de naissance de l'intéressé, la commune du dernier domicile de l'intéressé, la commune de naissance d'un des descendants de l'intéressé, conformément aux dispositions de l'article 57 de l'ordonnance 24-01 du 10 mars 2021 portant loi organique relative au régime électoral.

Pour rappel, le corps électoral global des dernières législatives était estimé à 24.425.171 électeurs, soit 23.522.322 électeurs à l'intérieur du pays et 900.865 électeurs à l'extérieur du pays.

Le prochain scrutin, qui intervient quelques mois après les élections législatives du 12 juin dernier, constitue un nouveau jalon dans le processus d'édification d'une Algérie démocratique encore plus proche du citoyen.

Le président Tebboune avait souligné que les législatives du 12 juin "constituent le deuxième jalon dans le processus de changement et d'édification d'une Algérie démocratique encore plus proche du citoyen qu'avant", en attendant la tenue des élections locales (APW et APC), qui se veulent "le dernier jalon" de ce processus.

Les différentes actions de renouvellement des institutions de l'Etat s'inscrivent dans le cadre d'un processus de profondes réformes lancées par le président Tebboune, depuis son élection à la tête de la magistrature suprême du pays le 12 décembre 2019, consistant notamment à préparer une nouvelle Constitution que le peuple algérien a plébiscitée lors du référendum du 1er novembre 2020.

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'Information

MOHAMED CHARFI, PRÉSIDENT DE L'ANIE, À PROPOS DES ÉLECTIONS LOCALES

L'ÉVEIL CITOYEN

POUR ASSURER LEUR CRÉDIBILITÉ

Le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), Mohamed Charfi, a affirmé, hier à Alger, que «toutes les conditions» de réussite des élections locales du 27 novembre «sont réunies», en relevant que cette réussite était «étroitement liée au degré de l'éveil démocratique chez le citoyen».

«En tant qu'Autorité nationale indépendante des élections, nous œuvrons à garantir toutes les conditions pour faire des prochaines élections locales une réussite et obtenir un taux important de participation, mais cette réussite est étroitement liée au degré de l'éveil démocratique chez le citoyen», a indiqué M. Charfi à la presse après avoir inspecté les conditions du lancement de l'opération de la révision exceptionnelle des listes électorales, au niveau de la commune d'El-Mohammedia.

Ph. A. Asselah

Mohamed Charfi a affirmé, hier à Alger, que «toutes les conditions» de réussite des élections locales du 27 novembre «sont réunies».

Il a ajouté, dans le même cadre, que «l'ANIE s'attelle à assurer la crédibilité, l'intégrité et la transparence des prochaines élections ainsi que l'égalité entre tous les acteurs concernés, candidats comme électeurs», ajoutant que l'ANIE «lutte aussi contre toute tentative de fraude ou de corruption dans l'opération électorale».

M. Charfi a souligné, par la même occasion, que «le citoyen doit se rendre compte qu'il est dans son intérêt de participer aux élections locales du 27 novembre, et que le dernier mot lui revient».

ÉLECTIONS LOCALES

DES SIGNAUX POSITIFS

Avec le lancement de l'opération de la révision exceptionnelle des listes électorales, le compte à rebours pour les élections locales est enclenché. Un scrutin qui marque, de l'avis d'une grande partie de la classe politique et d'observateurs avertis, la fin du parachèvement du processus de renouvellement des institutions élues, amorcé, conformément aux engagements du président de République, par la tenue de la révision de la Constitution, le 1er novembre 2020, et des élections législatives, le 12 juin dernier.

L'opération électorale devant aboutir, au soir du 27 novembre prochain, au renouvellement des Assemblées populaires communales et celles de wilayas est marquée par plusieurs nouveautés. L'objectif étant, comme l'a souligné, hier, le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), d'assurer la crédibilité et la transparence de l'opération électorale. Comme cela a été le cas des dernières législatives, l'on assistera donc aux premières locales sous une nouvelle loi électorale.

Un rendez-vous à l'importance cruciale eu égard au rôle essentiel que sont appelées à assumer les APC et les APW dans le développement local. Pour ce faire, les pouvoirs publics rassurent sur la mobilisation de tous les moyens matériels et humains pour la réussite de ces élections.

L'attente est par conséquent grande en vue de prendre en charge les préoccupations des

populations, et les défis de nos futurs élus n'ont d'égal que la noble mission pour laquelle ils sont choisis. Il s'agit de remédier aux dysfonctionnements et autres carences et lacunes relevées précédemment. De rétablir, surtout, la confiance entre les citoyens et leurs représentants, qui a pris du plomb dans l'aile ces dernières années.

Car oui, c'est ce manque de confiance qui, tel un spectre, fait fuir les électeurs et constitue un sérieux problème, preuve en est les dernières opérations électorales n'ont pas connu, de l'aveu du président de la République, une grande participation. D'où l'intérêt d'asseoir cette légitimité dans les prochaines assemblées élues et leur conférer un cachet de crédibilité à travers des garanties politiques et juridiques de lutte contre toute tentative de fraude ou de corruption dans l'opération électorale.

Ce scrutin donne, selon les analystes politiques, des signaux positifs confirmant l'existence d'une volonté politique réelle d'en finir définitivement avec les anciennes pratiques nocives. Exit alors la fraude, le clientélisme politique et la cooptation ? Sans aucun doute, soutiennent les observateurs et même les formations politiques qui misent sur le nouveau Code électoral pour faire barrage à l'argent sale dans les joutes électorales, estimant que les nouveautés qu'il apporte contribueront à inciter les candidats, notamment les jeunes, à être dans les starting-block, le 27 novembre prochain.

Outre le mode de scrutin qui, conformément au Code électoral de 2021, donnera la part belle au vote préférentiel sur une liste ouverte, des facilités sont à relever dans le texte, et qui ont trait notamment à l'opération de souscription des signatures individuelles, première étape d'un long chemin à parcourir par des candidats en quête de légitimité.

S. A. M.

L'EXPRESSION dz.com
Le Quotidien

ÉLECTIONS LOCALES DU 27 NOVEMBRE

Charfi lance le premier acte

L'ON s'interroge sur la capacité de l'Anie à élaborer et à imaginer, conjointement avec le ministère de l'Intérieur et des Collectivités locales, une stratégie de communication à long terme en direction de l'électorat.

MOHAMED OUANEZAR

Le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie), Mohamed Charfi,a appelé les électeurs algériens à se rendre massivement aux urnes, lors des nouvelles joutes électorales locales. Le président de l'Anie a lié l'élection de « nouvelles Assemblées communales et de wilayas intègres et transparentes, au niveau de conscience des citoyens », dira-t-il, estimant que cela « relève de l'esprit de responsabilité et de l'intérêt général du pays ». Charfi, qui supervisait, hier, l'opération de lancement officiel de l'opération de révision exceptionnelle des listes électorales, à partir de la commune de Sidi M'hamed, a ajouté que « le citoyen doit être conscient qu'il est de son intérêt de participer à ces nouvelles élections locales du 27 novembre prochain », dira-t-il. Charfi a mis l'accent sur la nécessité de lutter contre la fraude et l'éloignement de l'argent sale des opérations de vote, affirmant que « l'égalité des chances et la transparence entre les différents intervenants, notamment entre les candidats eux-mêmes, ainsi que pour les électeurs, seront assurées », dira-t-il. Le patron de l'Anie a estimé que « les derniers amendements apportés à la loi électorale ont permis de résoudre les problématiques pendantes, notamment pour ce qui est des modes d'élection des présidents et membres des Assemblées communales et de wilayas », dira-t-il, précisant que « le nouveau mode consacre une différence diversifiée avec le mode de l'ancienne loi ». Le premier responsable de l'instance des élections a affirmé, lors de cette cérémonie de lancement officiel de la révision exceptionnelle des listes électorales, « assurer une équité entre les candidats, à les accompagner et à fournir tous les moyens nécessaires, afin d'assurer le succès de ces élections ». Rappelons que la révision exceptionnelle des listes électorales en vue des élections anticipées des membres des Assemblées populaires communales (APC) et de wilayas (APW) prévues le 27 novembre , a débuté dimanche pour s'achever le 15 septembre prochain. Cette révision exceptionnelle intervient à la suite de la convocation du corps électoral par le président de la République, qui vient de signer le décret présidentiel du 28 août 2021. Il convient de rappeler qu'étant donné que l'Anie est une structure totalement indépendante, l'on s'interroge sur sa capacité à élaborer et imaginer, conjointement avec le ministère de l'Intérieur, une stratégie de communication à long terme. En effet, il est utile de rappeler que l'un des rôles imputés à l'Anie, reste celui de la sensibilisation et de la mobilisation de l'opinion publique et de l'électorat à l'échelle de l'année, et non de manière sporadique. Des campagnes publicitaires savantes et ciblées, comme celles occasionnelles, doivent être menées de manière permanente, afin d'assurer une plus grande adhésion au processus électoral dans différentes étapes. Sur un autre registre, l'Anie a lancé un appel aux citoyens non inscrits sur les listes électorales, notamment ceux âgés de 18 ans au jour du scrutin (le 27 novembre 2021), à s'inscrire au niveau de la commission communale de révision des listes électorales dans la commune de leur résidence. Ceux ayant changé de résidence, sont également appelés à se rapprocher de la commission communale de révision des listes électorales de la nouvelle résidence pour leur réinscription, et la demande d'inscription doit être accompagnée d'un document prouvant l'identité de la personne concernée et un autre document attestant de sa résidence. Pour cela, les structures de l'Anie dont les bureaux de la commission communale de révision des listes électorales restent, mobilisées tous les jours de la semaine de 9h00 jusqu'à 16h30, sauf les vendredis, précise l'Anie. Pour les ressortissants résidant à l'étranger et immatriculés auprès des représentations diplomatiques et consulaires algériennes, ils peuvent, quant à eux, demander leur inscription sur la liste électorale auprès de la commune de naissance de l'intéressé, la commune du dernier domicile de l'intéressé, la commune de naissance d'un des descendants de l'intéressé.

M.O.

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

LE REPRÉSENTANT DE L'ANIE À ALGER

Les commissions communales valideront les signatures

Fkaer Noureddine, coordinateur d'Alger de l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie), a affirmé que la révision exceptionnelle des listes électorales se déroule dans de très bonnes conditions. «Un engouement remarquable a été constaté pour cette opération ainsi que pour la récupération des formulaires de candidatures qui avait commencé depuis la date de la convocation du corps», a-t-il soutenu. Fkaer a précisé que l'Autorité en est à sa quatrième expérience électorale et elle a assurément acquis des compétences avérées en la matière. Concernant les manquements observés lors des précédents scrutins, il a indiqué qu'ils seront comblés par des textes réglementaires à la lumière de ces expériences. «Ces failles ne sont que pratiques et organisationnelles», a-t-il jugé, rappelant les modifications introduites dans le code électoral et des communes justement pour rattraper toutes les défaillances. Parmi les nouveautés introduites à cet effet, il a cité l'exemple des signatures qui seront validées cette fois au niveau des commissions électorales communales de révision des listes que présideront des magistrats et non par les coordinations de wilaya de l'Autorité. Les signatures concernant les Assemblées de wilaya seront approuvées, quant à elles, par les commissions de wilaya. Fkaer a confirmé que l'Autorité est fin prête pour l'organisation de ce scrutin, conformément à toutes les prérogatives que la Constitution lui accorde.

■ K. A.

Ph. : Fouad S.

LE PRÉSIDENT DE L'AUTORITÉ INDÉPENDANTE DES ÉLECTIONS

«Nous luttons pour instaurer la transparence»

LE PRÉSIDENT DE L'AUTORITÉ NATIONALE INDÉPENDANTE DES ÉLECTIONS (ANIE), Mohamed Charfi, a donné, hier, le coup d'envoi de l'opération de révision exceptionnelle des listes électorales décidée dans le sillage des élections locales anticipées du 27 novembre prochain.

Il a affirmé, en marge de sa visite à la coordination de la commune d'El Mohamadia, que l'Anie garantit tous les moyens nécessaires pour l'organisation d'un scrutin «infaillible», mais le tout relève essentiellement de la «conscience démocratique du citoyen». «L'élection implique plusieurs conditions : la crédibilité, la transparence et l'égalité entre les candidats et les électeurs. L'Autorité a aujourd'hui tous les moyens nécessaires pour assainir définitivement le fichier électoral. Nous en sommes aux dernières retouches», a-t-il affirmé. Expliquant que l'Autorité se doit d'être équitable avec les candidats dans le cadre du traitement de leurs dossiers, il a rappelé que grâce à l'application biométrique beaucoup de failles ont été comblées. Charfi a confirmé que l'Autorité a atteint en ce sens un niveau de maîtrise très appréciable.

A propos du taux de participation, il a souligné que l'Anie a pour rôle de garantir les conditions idoines pour une adhésion massive à ce processus électoral. «Nous luttons contre la fraude et nous éloignons l'argent sale pour instaurer la transparence escomptée. Le reste est assumé par le citoyen qui doit être conscient qu'il est de son intérêt de participer aux élections afin d'élire les candidats de son choix. Tout est lié à la conscience démocratique du citoyen», a-t-il confié, soulignant que l'Etat a prouvé par les actes que la justice est intransigeante avec les fraudeurs.

Pour ce qui est de la collecte des signatures imposées aux postulants à ce suffrage, Charfi a indiqué qu'à Alger, par exemple, le candidat ne trouve pas de difficulté à collecter le nombre de parrainages nécessaire, mais dans d'autres communes cette tâche s'avère difficile. D'où la décision du chef de l'Etat de rabaisser le niveau nécessaire de parrainages à un seuil de 40%. Ce qui est de nature à créer une certaine dynamique de candidature. «Là où il y a moins de 20.000 habitants, les signatures sont automatiquement réduites», a-t-il fait savoir. Il a expliqué, par ailleurs, que deux amendements ont été apportés au code électoral et à la loi sur la commune et la wilaya. Cette révision a pris en compte les lacunes recensées en ce qui concerne l'élection du président de l'Assemblée communale et de wilaya. Il fallait procéder, selon lui, à ce changement pour harmoniser les dispositions des textes législatifs.

■ Karima Alloun